

تراجع تطبيق البراديم الديمقراطي في العالم، دراسة في المؤشرات والعوامل

The backsliding application of democratic paradigm in world, study in indicators and factors

بلهوارى كريمة¹

¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو، Karima.belhouari@ummtto.dz

تاريخ النشر: 2025/04/15

تاريخ القبول: 2025/02/28

تاريخ الاستلام: 2025/02/01

ملخص: يعرف العالم تراجعا ملحوظا في مستويات الديمقراطية، استنادا إلى تقارير دولية تشير إلى انخفاض جودة الحكم الديمقراطي حتى في الدول التي عرفت تجربة عريقة في الديمقراطية، وتعتبر من الديمقراطيات المستقرة على مدى عقود طويلة. يهدف هذا المقال إلى تحليل هذا التراجع، من خلال دراسة المؤشرات الدالة عليه مثل: تراجع الحريات السياسية والمدنية، وضعف أداء المؤسسات السياسية وغيرها، وبنقاش العوامل المؤثرة والمساهمة في هذا التراجع مثل الأزمات السياسية والاقتصادية وتأثير التحولات الدولية وغيرها من العوامل، ويستعرض المقال الانعكاسات الداخلية مثل تصاعد القمع السياسي وتنامي الشعبوية وتراجع الثقة مع إعطاء أمثلة على ذلك. وفي الختام ارتأينا تقديم النظرة النقدية التي يقدمها أنصار الديمقراطية كأهمية تعزيز آليات حماية الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: التراجع الديمقراطي، التآكل الديمقراطي، الشعبوية، الاستبداد.

Abstract: The world is witnessing democratic backsliding as international reports highlight a decline in the quality of governance, even in long-established democracies. This article examines this phenomenon by analyzing key indicators, such as the erosion of political and civil liberties and the weakening of democratic institutions. It explores underlying causes, including political and economic crises, global power shifts, and other contributing factors. The discussion also covers internal consequence, such as increasing political repression, the rise populism, and declining public trust, with illustrative examples. In conclusion, emphasize the advocates and mechanisms to safeguard democracy.

Keywords: democratic backsliding; democratic erosion; populism; autocracy.

مقدمة:

شهد العالم سيطرة واضحة للبراداييم الديمقراطي، وانتشارا للديمقراطية في العالم منذ الموجة الثالثة للديمقراطية، حيث أصبحت النموذج المهيمن على أنظمة الحكم في العالم، مدعومة بمجموعة من القيم والمبادئ كالحرية، حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية وغيرها، ومع ذلك شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً وتغييرات جوهرية لتطبيق هذا النموذج تظهر في انخفاض المؤشرات العالمية للديمقراطية وزيادة نفوذ الأنظمة الاستبدادية.

تأتي أهمية هذا الموضوع، من تأثيره على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول عبر العالم، فالديمقراطية التي اعتبرت لفترات طويلة الخيار الأفضل للدول لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الحريات، أصبحت اليوم تواجه تحديات تهدد مستقبلها حتى في الديمقراطيات العريقة، حيث تشير تقارير عالمية على غرار تقرير بيت الحرية السنوي إلى انخفاض عدد الدول التي يمكن تصنيفها كديمقراطيات كاملة، مقابل تصاعد عدد الأنظمة السلطوية وشبه السلطوية والتي لها انعكاسات على الدول داخليا وعلى المستوى الدولي وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في أسس تطبيق هذا البراداييم.

الإشكالية: في ظل التحولات التي يشهدها العالم خاصة مع تأثيرات العولمة وانتشار الأزمات ارتأينا أن نطرح الإشكالية المحورية لهذا الموضوع: كيف تساهم العوامل الداخلية المتعلقة بأساليب ومبادئ تطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية والتغيرات العالمية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في تراجع تطبيق البراداييم الديمقراطي في العالم؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

- ما مفهوم التراجع الديمقراطي والمؤشرات المعتمدة لقياسه؟
- ماهي عوامل تراجع تطبيق البراداييم الديمقراطي؟
- كيف ينعكس ذلك على استقرار الدول داخليا وخارجيا وماهي الانتقادات التي يمكن أن توجه لمفهوم التراجع الديمقراطي؟

للإجابة على الاشكالية والتساؤلات المطروحة تم صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية:

- تتظاهر مجموعة من العوامل الداخلية المتعلقة بالممارسات والإجراءات الديمقراطية التي تؤدي إلى تراجع الثقة في المؤسسات ومنه يؤدي إلى تراجع الديمقراطية.
- تأثير التحولات الدولية المرتبطة بتداعيات العولمة وتنامي الأزمات الدولية يعد أحد مظاهر التراجع الديمقراطي.
- التراجع الديمقراطي مفهوم نسبي.
- منهجيا** تم الاعتماد على مقارنة تحليلية وصفية بهدف توضيح مؤشرات ومظاهر تراجع الديمقراطية في العالم، وكذا تم استعمال المنهج الاحصائي برصد مختلف أدوات القياس المعتمدة لضبط مفهوم التراجع الديمقراطي والمؤشرات الدالة عليه وتأثيرها وانعكاسها على الدول.
- وعليه تم تقسيم هذا المقال إلى ثلاث محاور أساسية:
- البراداييم الديمقراطي: مفهوم التراجع الديمقراطي وأدوات القياس.
- العوامل المؤثرة في تراجع البراداييم الديمقراطي في الدول الغربية.
- نظرة نقدية لمفهوم التراجع الديمقراطي.

ونوه إلى أنه سيتم التركيز في التحليل على تراجع الديمقراطي في الديمقراطيات الغربية.

أولا: البراداييم الديمقراطي: مفهوم التراجع الديمقراطي وأدوات القياس

بداية يجب أن نلفت الانتباه إلى أن المفكرين أولوا اهتماما متزايدا بمفهوم التراجع الديمقراطي، إلا أن الجهود المبذولة لتفسير هذه الظاهرة لا تزال غير مكتملة. ونسعى في هذا المحور من الناحية المفاهيمية إلى تعريف التراجع الديمقراطي وتحديد المتغيرات الدالة عليه وبعض المفاهيم المصاحبة لاستعماله. ومن الناحية المنهجية، تحديد أدوات قياس التراجع الديمقراطي، حيث عملنا على جمع مؤشرات قياس التراجع بناء على تصنيفات المؤسسات الدولية.

1. مفهوم البراداييم الديمقراطي:

يصف Thomas Kuhn البراداييم بأنه "نموذج معياري" يحدد إطار العمل العلمي أو الفكري السائد في فترة معينة¹، أما الديمقراطية فوفقاً لـ "Robert Dahl"، تُعرف بأنها نظام سياسي قائم على التعددية وحق المشاركة السياسية والسيادة الشعبية².

وتعتبر هذه الأركان عناصر أساسية لتحقيق مجتمع ديمقراطي يتمتع بحريات أساسية وحقوق الإنسان. وتشمل الديمقراطية في العصر الحديث مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، والمؤسسات غير الرسمية التي تتميز بالتعدد والحرية والتنافس، وكذا سيادة القيم الليبرالية، وحقوق المواطنين التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة³.

وعلى هذا النحو، يُفهم البراداييم الديمقراطي على أنه النظام الفكري الذي يؤسس للديمقراطية كقاعدة للحكم ومرجعية للسياسة العالمية. فالبراداييم الديمقراطي إذاً هو إطار نظري يُعبر عن مجموعة من المبادئ والقيم والمؤسسات التي تميز الأنظمة الديمقراطية الحديثة. يشمل هذا البراداييم مفاهيم جوهرية مثل سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، ومشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي.

أما دافيد هيلد فيعتبر البراداييم الديمقراطي نظاماً قيمياً يقود إلى بناء مجتمع سياسي مستقر، أين تتواجد آليات تضمن مساءلة الحكومة وشفافيتها أمام المواطنين، غير أنه في كتابه نماذج الديمقراطية قدم تحليلاً شاملاً لمختلف النماذج عبر التاريخ وركز على تطوير فهم معمق للديمقراطية التي عرفها على أنها نظام سياسي يهدف إلى تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار السياسي وضمان المساواة السياسية والحرية المدنية، وحماية الحقوق السياسية للأفراد. يرى هيلد أنه عبر التاريخ وجدت نماذج للديمقراطية تتمثل في:

أ. الديمقراطية الكلاسيكية: التي ظهرت في أثينا القديمة والتي كان فيها مشاركة المواطنين مباشرة في الحياة السياسية.

ب. الديمقراطية الليبرالية: التي تؤكد على حقوق الأفراد وتحمي الحريات وترتكز على التمثيل السياسي عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة.

ت. الديمقراطية الاشتراكية: التي تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد بطريقة تضمن المساواة الاقتصادية.

ث. الديمقراطية التداولية: التي ترى في النقاش العام المفتوح أساساً لصنع القرارات السياسية.⁴

ومع أن هيلد لم يقدم نموذجاً أفضل للحكم الديمقراطي إلا أنه يميل إلى الديمقراطية التداولية Deliberative democracy كأحد النماذج التي تحمل إمكانات لتعديل وتحسين الديمقراطية الحالية، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها أن القرارات السياسية حسب النموذج التداولي تستند إلى النقاش والحوار العقلاني الذي يشرك جميع الفاعلين في المجتمع، مما يعزز من الشرعية السياسية وقوة التمثيل السياسي، خاصة أن النموذج الديمقراطي حسب هيلد يواجه اعتراضات جوهرية كاختلاط المفاهيم القديمة بالحديثة، مما أنتج تصورات ملتبسة عن أهم المصطلحات مثل المشاركة السياسية والاختيار الحر، ويرى بأن هوم الديمقراطية لم تعد تنحصر في الديمقراطية المحلية بل تتعداها إلى القضايا الدولية كالعولمة الاقتصادية وقضايا البيئة وحماية حقوق الأقليات وغيرها⁵.

مما أصبح يفرض علينا دراسة الديمقراطية في ظل التحولات سواء على المستوى الوطني أو تلك التحولات العابرة للقارات.

2. مفهوم التراجع الديمقراطي والمصطلحات المرتبطة به:

مع تزايد التحديات أمام الديمقراطية عالمياً، برزت عدة مفاهيم ومصطلحات تعكس تراجعاً للبراداييم الديمقراطي وتأثيره، ومن أهم هذه المصطلحات:

أ. التراجع الديمقراطي: Democratic Backsliding

هو ظاهرة تنامت في العالم نتيجة عدة عوامل وتأثيرات داخلية وخارجية، وتتميز هذه الظاهرة بالتراجع عن الحريات المدنية، وتقييد حقوق الإنسان واستقلالية المؤسسات مثل القضاء والإعلام وكذا

استيلاء الحكام على السلطة في بعض الحالات بطرق غير شرعية، إذ أنه يشير إلى الانحسار التدريجي في جودة المؤسسات الديمقراطية والتراجع في احترام المعايير الديمقراطية في الأنظمة السياسية. عرف مجموعة من الأكاديميين التراجع الديمقراطي بأنه "تدهور في الصفات المرتبطة بالحكم الديمقراطي، فهو تراجع في نوعية الديمقراطية.

يرى وولدر ولوست أن أي نظام سياسي يمكن أن يعرف التراجع في مبادئه وأي دولة يمكن أن "تستبد" بغض النظر عن نوع النظام. ورأيا بأن هناك ثلاث فئات عامة من التراجع في قائمة التحولات من:

1- الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية الانتخابية،

2- والتحول من الديمقراطية إلى الاستبداد (أي "الانحياز")؛

3- التحول من الاستبداد المؤسسي إلى الاستبداد الشخصي⁶.

ويرى توماس كاروذرز Thomas Carothers أن التراجع الديمقراطي العالمي يعني أن الديمقراطيات تفشل في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الكافية لمواطنيها، مما يدفع الناخبين إلى التخلي عن الديمقراطية واحتضان سياسيين مناهضين للديمقراطية الذين يعملون على التراجع عن مبادئها الديمقراطية بمجرد انتخابهم⁷.

من خلال ما تقدم يمكن أن نعرف التراجع الديمقراطي إجرائياً: على أنه انحراف النظام السياسي عن المعايير الديمقراطية، كانهخفاض مستوى الحريات السياسية وتآكل سيادة القانون، في ظل ممارسات تقييد الديمقراطية من مختلف الفاعلين السياسيين سواء الرسميين (كالسلطة التنفيذية والتشريعية) أو غير الرسميين كجماعات الضغط أو النخب الاقتصادية، مما يتجه بالنظم الديمقراطية نحو الديمقراطية الشكلية الفارغة من جوهرها.

ب. التآكل الديمقراطي: Democratic Erosion

يشير مفهوم التآكل الديمقراطي حسب "نانسي بيرميو" إلى تدهور تدريجي في المؤسسات والقيم الديمقراطية، حيث تضعف المؤسسات نتيجة اتخاذ الحكومات سياسات تقلل من الحريات المدنية والحقوق السياسية للمواطنين. هذا التدهور كان بطيئًا وغير ظاهراً من الوهلة الأولى، ترجع الباحثة تداعياته لتضخيم دور السلطة التنفيذية على حساب باقي المؤسسات وكذا التلاعب بالانتخابات عبر استراتيجيات متعددة على غرار الانقلاب على الوعود الانتخابية، هذا التآكل يؤدي تدريجيًا إلى تراجع المبادئ الجوهرية للديمقراطية⁸. ويعتبر سببًا في تراجع البراداييم الديمقراطي على مستوى العالم، حيث تظهر الحكومات بسمات الاستبدادية مستفيدة من مخاوف المواطنين وتعمل على تضيق مساحات الحرية والتعددية.

ج. الأنظمة شبه الديمقراطية: Hybrid Regimes

تشير الأنظمة شبه الديمقراطية إلى تلك الأنظمة التي تجمع بين بعض مظاهر الديمقراطية، مثل الانتخابات، وبين جوانب استبدادية، مثل تضيق الحريات المدنية. هذه الأنظمة تعطي انطباعًا بأنها ديمقراطية، لكنها في الواقع تقوض المؤسسات التي تضمن المحاسبة والشفافية. استخدم جون لينز هذا المصطلح لوصف الأنظمة التي تبدو ديمقراطية ظاهريًا لكنها تفتقر للممارسات والمعايير الديمقراطية فعليًا⁹. أما لاري دايموند فاعتبر هذه الأنظمة الهجينة كمراحل وسيطة بين الديمقراطيات الكاملة والأنظمة الاستبدادية. وركز في الفصل السادس من كتابه أن الأنظمة الهجينة تفشل في تحقيق المعايير الليبرالية للديمقراطية ويسمّيها كذلك بالأنظمة غير الليبرالية¹⁰. غير أن نظرة لاري دايموند التفضيلية للديمقراطية الليبرالية تعكس التحيز للديمقراطية الغربية.

من خلال ما سبق تعتبر الأنظمة شبه الديمقراطية من أخطر تحديات البراداييم الديمقراطي، إذ إنها تشوه مفهوم الديمقراطية.

3. المؤشرات المعتمدة عالميًا لقياس التراجع الديمقراطي:

لقياس تقدم أو تراجع الديمقراطية، تعتمد المؤسسات العالمية على مؤشرات علمية مختلفة تستند إلى تصنيفات محددة فيمايلي أبرز هذه المؤشرات:

أ. مؤشر الديمقراطية Democracy Index:

يعتبر هذا المؤشر أداة تحليلية تم إطلاقه لأول مرة سنة 2006 كأداة تحليلية دورية تصدر كل سنة لقياس حالة الديمقراطية في مختلف دول العالم ويتم تحديث المؤشر بانتظام ليعكس التغيرات السياسية والاجتماعية في كل دولة¹¹.

جدول 01: مؤشر الديمقراطية

الجهة المُصدرة للتقرير	وحدة الاستخبارات الاقتصادية (Economist Intelligence unit)
المؤشر:	التصنيفات:
الهدف	قياس مستوى الديمقراطية في العالم
- العملية الانتخابية - أداء الحكومة - المشاركة السياسية - الثقافة السياسية - الحريات المدنية	- الديمقراطيات الكاملة - الديمقراطيات المعيبة - الديمقراطيات الهجينة - الأنظمة الاستبدادية

المصدر: إعداد الباحثة بناء على معلومات من:

Economist Intelligence unit, Democracy Index Report, 2023

من خلال المعايير والتصنيفات التي يقدمها مؤشر الديمقراطية تظهر مكانة بعض الأنظمة ضمن المؤشرات المختلفة للديمقراطية، إذ يمكن أن يعتبر نظام ما ديمقراطي ضمن مؤشر ما وأقل ديمقراطية ضمن مؤشر آخر¹² مما يبرز التناقض أحيانا، كما توجه انتقادات لهذا المؤشر الذي يتميز بالتحيز الثقافي والسياسي لمفاهيم الديمقراطية الغربية الليبرالية مما يجعل تقييمه أقل موضوعية ويعتمد على تقييمات ذاتية بعيدة عن الحياد خاصة عند التعامل مع دول ذات أنظمة سياسية لها ثقافات مختلفة¹³.

أشار تقرير عام 2023 إلى تراجع عام لمؤشر الديمقراطية عالميا مع بروز هذا التراجع أكثر في قارة إفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك في أوروبا الشرقية كما تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية من فئة الديمقراطية الكاملة إلى فئة الديمقراطية المعيبة¹⁴.

ب. مؤشر الحرية العالمية: Freedom In The world

هذا المؤشر صادر عن مؤسسة فريدوم هاوس التي تأسست عام 1941 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل نشطاء مدافعين عن الديمقراطية وحقوق الانسان، مؤشر الحرية العالمية تقرير سنوي يقيم درجة الحرية في العالم من خلال التركيز على عاملين: عامل الحقوق السياسية والتي بدورها تشمل المنافسة السياسية ودرجة المشاركة الشعبية وكذا مدى نزاهة العملية الانتخابية، وعامل الحريات المدنية الذي يشمل حرية التعبير والصحافة، وحرية الدين، وحرية تكوين الجمعيات واستقلال القضاء، يصنف كل بلد وفق مقياس من 01 إلى 07 حيث يشير الرقم 01 إلى أعلى مستوى من الحرية و الرقم 07 إلى أدنى مستوى، يتم جمع النقاط لكل من الحقوق السياسية والحريات المدنية لتحديد ما إذا كانت الدول حرة او حرة جزئيا او غير حرة¹⁵.

جدول 02: مؤشر الحرية العالمية

الجهة المصدرة للتقرير	مؤسسة فريدوم هاوس (بيت الحرية)
المهدف	قياس مستوى الحريات المدنية والسياسية
الأبعاد	الدرجات
- الحقوق السياسية	- دول حرة
- الحريات المدنية	- دول حرة جزئيا
	- دول غير حرة

المصدر: إعداد الباحثة بناء على معطيات: Freedom Houss.org

غير أن هذا المؤشر أيضا يواجه انتقادات، أبرزها أن فريدوم هاوس تعكس توجهات الولايات المتحدة الأمريكية التي تمول هذه المؤسسة بمنح تشكل 86 % من دخل المؤسسة، مما يجعلها منحازة

للدول الحليفة لها، كما أنها لا تأخذ في الحسبان الظروف التاريخية والثقافية للدول مما يجعل تقييمها غير عادل.

ت. مؤشر حكم القانون: Rule Of Law

انطلق العمل بهذا المؤشر لأول مرة سنة 2008 من قبل مشروع العدالة العالمية، يستخدم لتقييم مدى التزام الدول بمبادئ احترام سيادة دولة القانون في مختلف دول العالم، بناء على معايير موحدة تعتمد البيانات الميدانية واستطلاعات الرأي، ينشر سنويا ويتم تحيينه وتحديثه لضمان توفير معلومات موثوقة ودقيقة تحسن من معايير التقييم¹⁶.

جدول 03: مؤشر حكم القانون: Rule Of Law

الجهة المصدرة للتقرير	مشروع العدالة العالمية
المهدف	قياس سيادة القانون في الدول
الأبعاد	الترتيب والتصنيفات
- القيود على السلطات الحكومية - الحقوق الأساسية - النظام والأمن - العدالة المدنية	- جمع البيانات: استطلاع رأي الخبراء والمواطنين - تحليل البيانات: مقياس من 0 ضعف سيادة القانون إلى 1 تطبيق قوي للقانون - حساب متوسط النقاط لكل الأبعاد الثمانية ويتم التصنيف من الأعلى إلى الأدنى. - كما تصنف النتائج في جداول حسب المناطق الجغرافية.

المصدر: إعداد الباحثة بناء على معطيات: World justice project, Rule of law Index 2023

بالرغم من أهمية هذا المؤشر في قياس تقدم أو تراجع الديمقراطية، إلا أنه قد يصطدم مع تعارض المنظومة القانونية الغربية مع منظومة مجتمعات أخرى، على غرار الدول الإسلامية التي تستند في كثير من قوانينها على الشريعة الإسلامية، وينطبق الأمر على مجتمعات أخرى حتى ولو كانت قوانينها فعالة على

المستوى المحلي لهذه الدول، مما يؤدي إلى تصنيفات منحازة. كما يمكن أن نوجه انتقادات حول مدى تمثيل العينات التي تم سبرها على حيادها مثلاً.

ث. مؤشر مدركات الفساد: Corruption perceptions Index

هذا المؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 يقيس مستوى الفساد في القطاع العام في حوالي 180 دولة عبر العالم بناء على استخدام بيانات من 13 مصدراً خارجياً من بينها تقارير البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات المخاطر والاستشارات الخاصة، ومراكز الأبحاث واستطلاعات رأي وآراء الخبراء ورجال الأعمال وغيرها من المصادر، يتم حسابه على مقياس من 0 إلى 100¹⁷.

جدول 04: مؤشر مدركات الفساد: Corruption perceptions Index

الجهة المصدرة للتقرير	منظمة الشفافية العالمية
المهدف	قياس مستوى الفساد في القطاع العام
الأبعاد	التصنيفات
- الرشوة، - تحويل الأموال العمومية، - استغلال المنصب، - قدرة الحكومات على مكافحة الفساد، - البيروقراطية المفرطة، - التعيين عن طريق المحسوبية في وظائف الخدمة المدنية، - القوانين الملزمة للمسؤولين بالتصريح بممتلكاتهم، - الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد، - إمكانية الوصول للمعلومات	من (0) أعلى درجة إلى (100) أنظف نظام أي من 0 شديد الفساد إلى 100 غاية في النزاهة

المصدر: إعداد الباحثة بناء على معطيات: [https://www.transparency.org/en/news/how-cpi-](https://www.transparency.org/en/news/how-cpi-scores-are-calculated)

[scores-are-calculated](https://www.transparency.org/en/news/how-cpi-scores-are-calculated)

لهذا المؤشر أهمية بالغة في مساعدة الدول التي تحتاج لإصلاحات هيكلية أو قانونية لمحاربة الفساد، كما يساعد المستثمرين على اختيار بيئة الأعمال المناسبة لهم. لكن تشوبه مآخذ خاصة في مصادر

المعلومات والاستطلاعات التي يمكن أن تقدم مؤشرات غير فعلية لواقع الفساد في الدول، نتيجة تأثرها بالإعلام أو المواقف والآراء السياسية.

ث. مؤشر الحريات الصحفية: Press Freedom Index

يصدر مؤشر الحريات الصحفية عن منظمة مراسلون بلا حدود وهي منظمة غير حكومية مقرها في باريس، ولها فروع في عدد من دول العالم صدر هذا المؤشر أول مرة سنة 2002، كأداة سنوية لقياس مستوى حرية الصحافة وأوضاعها في مختلف دول العالم، بالإضافة لقياس الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام في كل دولة، ويعتمد على مجموعة من المعايير لتصنيف الدول من دول حرة إلى دول غير حرة تماماً¹⁸.

هناك العديد من المنظمات الدولية التي توفر تقارير سنوية للمؤشر نذكر منها تقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International، هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) منظمة اليونسكو¹⁹ (UNESCO)، وتقارير وسائل الإعلام العالمية مثل الغارديان The Gardian، البيبسي نيوز BBC News، و نيويورك تايمز The News .York Times

جدول: 05 مؤشر الحريات الصحفية:

الجهة المُصدِّرة للتقرير	منظمة مراسلون بلا حدود Reporters Without Borders- RSF
الهدف	قياس الحرية الإعلامية والصحافية
الأبعاد	التصنيفات
- التعددية - استقلالية الإعلام - بيئة العمل الإعلامي - الأمان للصحفيين	- حرة - غير حرة تماماً

المصدر إعداد الباحثة بناء على معطيات: منظمة مراسلون بلا حدود <http://rsf.org>

هذا المؤشر له أهمية في تقييم أوضاع الصحافة والصحفيين في العالم، لكنه لا يخلو من الانحياز الشخصي، لاعتماده على آراء الخبراء والصحفيين الذين يمكن أن يتأثروا بالظروف السياسية والإعلامية كما لا يجب إهمال تأثير المالكين والممولين للوسائل الإعلامية على استقلالية الصحفيين، ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت أيضا مساحة بديلة للتعبير الحر أدت إلى إيجاد بدائل أخرى للحصول على المعلومات بالرغم مما يشوبها من تشويش وتضليل في الكثير من الأحيان.

خلص التقرير أن معظم الأنظمة التي تتراجع فيها الديمقراطية تتبنى سياسات تضيق على وسائل الإعلام، بالرغم مما من أن الصحافة المستقلة تعد إحدى ركائز الديمقراطية التي تراقب أداء الحكومات فإن التقارير الأخيرة تشير إلى أن القيود المفروضة عليها أصبحت تساهم في خلق بيئة من الاحتكار الإعلامي، حيث يتم التحكم بالمعلومات، مما يقلل من وعي المواطنين ويؤدي إلى ضعف الرقابة الشعبية.

من خلال المؤشرات المذكورة يمكن أن نشير إلى ملاحظة أساسية: مفادها أن هذه المؤشرات تضع جميع الدول في مستوى واحد ثم تقوم بالتقييم، في حين أن العالم يعرف نظم سياسية متفاوتة المستويات في الوقت الذي توجد فيه دول ذات ديمقراطيات عريقة ودول ذات تجارب ناجحة للديمقراطية، فإن الكثير من الدول إما لم تعرف الديمقراطية أصلا كنموذج حكم، أو أنها تحاول تبني الديمقراطية أي أنها في مراحل انتقالية. ومنه فإن تطبيق المعايير على الدول بنفس الوتيرة يكون منحازا وغير عادلا.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التراجع الديمقراطي في الدول الغربية وانعكاساتها

شهد العالم في العقود الأخيرة تراجعا ملموسا في الديمقراطية على مستوى العديد من الدول، وقد تضافرت عدة عوامل لتسريع هذا التراجع، فيما يلي تحليل لأهم العوامل المؤثرة في تراجع تطبيق البراداييم الديمقراطي.

1. العوامل الداخلية المتعلقة بالإجراءات والممارسة الديمقراطية:

على اعتبار أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي، وإنما هي منظومة متكاملة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والقيم والممارسات التي تقتضي تطبيقا سليما لمبادئها، فإن العوامل الداخلية المتعلقة

بالممارسة الديمقراطية قد تتحول إلى أدوات تضعف النظام الديمقراطي وتساهم في تراجعها ومن بين هذه العوامل:

أ. الأزمات السياسية:

أشار الباحث بيير روسلان Pierre Rousselin، إلى أن معظم الديمقراطيات في العالم أصبحت تعاني من فقدان الشرعية نتيجة ضعف أداء المؤسسات السياسية مما جعل المواطنين يفقدون الثقة في المؤسسات السياسية التقليدية كالبرلمانات والحكومات والأحزاب السياسية²⁰، وقد أرجع الباحث ذلك إلى نهاية مفهوم الأيديولوجيا، حيث يشير روسلان إلى أن الأيديولوجيات الكبرى كالليبرالية والاشتراكية والشيوعية التي سادت لفترات طويلة من التاريخ وكانت تمثل إطاراً فكرياً وسياسياً للأفراد والجماعات والأنظمة السياسية، بدأت تفقد جاذبيتها في القرن الواحد والعشرين نتيجة عدم قدرتها على تفسير التحديات المعاصرة. مما جعل الباحث يلقي الضوء على بروز نهج أكثر براغماتية يعطي الأسبقية في اتخاذ القرارات السياسية بناءً على الضرورات العملية وليس على المبادئ الأيديولوجية، وقد رأى روسلان أن العالم يعيش مرحلة جديدة تتطلب التفكير في حل الأزمات السياسية وإدارتها بعيداً عن الأطر الفكرية التقليدية²¹.

لكن ليفتسكي وزابلت Levitsky, Ziblatt يرجعان الأزمات السياسية إلى نمو الاستقطاب السياسي والاجتماعي بحيث أصبح يمثل تحدياً كبيراً للديمقراطيات خاصة الغربية، حيث يؤدي إلى انقسام المجتمعات وفق خطوط أيديولوجية وسياسية عميقة، وهو ما يصعب التوصل إلى حلول توافقية بشأن القضايا المجتمعية، وفقاً للباحثين يؤدي الاستقطاب إلى تقويض القيم الديمقراطية مثل التسامح والحوار المفتوح، ويشجع على السياسات المتطرفة التي تهدد استقرار الأنظمة السياسية²².

من الأمثلة الواضحة على الاستقطاب السياسي، التنافس السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي أكبر من أي وقت مضى، فلم تشهد و.م.أ خلال تاريخها الديمقراطي تعدياً على المؤسسات مثل ما شهدته عندما اقتحم

أنصار دونالد ترامب مبنى الكونغرس بعد فوز جو بايدن بالرئاسة سنة 2020 كتعبير عن رفض نتائج الانتخابات مما يوضح التراجع الديمقراطي.

ب. تنامي الشعبوية وضعف الثقة بالمؤسسات السياسية

يرى كاس مود، وكريستوبال كالتووسر، Mudde, Kaltwasser أن الشعبوية Populism أيديولوجية تسعى إلى تعزيز الانقسام بين المجتمع إلى معسكرين متعارضين: "الشعب النقي" مقابل "النخبة الفاسدة"، هذه الأيديولوجية تعطي الأولوية للإرادة العامة للشعب وتعتبره فوق كل شيء، ويستدل الباحثان في ذلك على الأحزاب اليمينية الأوروبية والرؤساء اليساريون في أمريكا اللاتينية²³. غالبًا ما يصاحب صعود الحركات الشعبوية تراجعًا في الديمقراطية؛ لأن هذه الحركات تميل إلى التعدي على استقلالية المؤسسات وتقليص الضوابط الدستورية، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في النظام الديمقراطي.²⁴

يعتبر صعود الشعبوية من أبرز العوامل التي تهدد الديمقراطية، حيث تسعى الحركات الشعبوية إلى تعزيز سلطة القائد وتساهم في تآكل المؤسسات الديمقراطية عبر تعزيز سلطة هؤلاء الشعبويين الذين ينتهجون سياسات استبدادية، كما أن الشعبويين غالبًا ما يسعون لتقويض الضوابط والتوازنات في الأنظمة الديمقراطية من خلال تقييد دور السلطة القضائية، وإضعاف الإعلام المستقل، وتهميش الأحزاب المعارضة.²⁵

كما يتسبب ذلك في ضعف الثقة في المؤسسات السياسية، مثل الأحزاب، والبرلمانات والحكومات المنتخبة، حيث يشعر المواطنون بالإحباط ويقل حماسهم للمشاركة السياسية. فبحسب مؤشر الديمقراطية لعام 2023 لوحظ انخفاض في مستويات الثقة بالمؤسسات السياسية التقليدية في العديد من الديمقراطيات الغربية، على غرار فرنسا وإيطاليا مما أدى إلى تراجع نسبة الإقبال على التصويت، ودعم الحركات المناهضة للنظام، ونمو مشاعر اللامبالاة السياسية، فأصبح المواطنون يعبرون عن استيائهم من التمثيل السياسي عبر دعم حركات الاحتجاج و الشعبوية²⁶.

في الولايات المتحدة أظهر الاستطلاع الوطني لعام 2022، أن ثقة المواطنين في الكونغرس والحكومة الفيدرالية قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها، مما أدى إلى انقسام مجتمعي كبير وزيادة في انتشار الحركات الراديكالية²⁷.

وقد كان للتلاعب بالعملية الانتخابية تأثيرا في تراجع تطبيق البراداييم الديمقراطي، بحيث تشير دراسات مؤشر الديمقراطية إلى أن العديد من الأنظمة تستخدم أساليب مثل تقييد المعارضة، والتلاعب بالدوائر الانتخابية، والتحكم في وسائل الإعلام أثناء الانتخابات لضمان بقائها في السلطة²⁸، وفي هذا السياق يرى لاري دايموند أن مثل هذه السياسات تقوّض مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتُضعف ثقة الناخبين في نتائج الانتخابات²⁹.

ت. الأزمات الاقتصادية:

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى إحداث اضطرابات اجتماعية تزيد الضغط على الأنظمة الديمقراطية، حيث يميل المواطنون، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية مثل الركود والبطالة، إلى فقدان الثقة في الحكومات القائمة والبحث عن حلول فورية. أكد أيضا لاري دايموند على أن الأزمات الاقتصادية تؤدي غالبًا إلى صعود الشعبوية، فيلجأ المواطنون إلى دعم قادة يقدمون وعودًا سريعة لحل الأزمات الاقتصادية، حتى ولو على حساب المبادئ الديمقراطية³⁰. فعلى سبيل المثال، تسببت الأزمات الاقتصادية لعام 2008، 2015 في ضغط اقتصادي هائل على العديد من الدول الأوروبية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت حسب احصائيات المفوضية الأوروبية 11.6% سنة 2014 مقارنة ب 12% سنة 2013، وهي نسب عالية عرفت منطقة اليورو، كما عرفت المنطقة أيضا نقصا في تقديم الخدمات الاجتماعية. وفي دول جنوب أوروبا (اليونان، إيطاليا وإسبانيا) شهدت أزمة الديون خانقة بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي عليها سياسات التقشف³¹ مما كان لها تأثيرا على الدول والمجتمعات أدت إلى انتشار احتجاجات واسعة زعزعت الاستقرار السياسي في هذه البلدان.

نتيجة لذلك شهدت أوروبا صعودًا في التيارات الشعبوية واليمينية، على سبيل المثال، استغل حزب "الفجر الذهبي" (Golden Dawn) " في اليونان، وهو حزب يميني متطرف، الإحباط الشعبي من سياسات التقشف المفروضة من الاتحاد الأوروبي، مما زاد شعبيته بشكل كبير رغم توجهاته المتطرفة . وصعد حزب " الرابطة (Lega Nord) " في إيطاليا بقيادة ماتيو سالفيني، مستفيدًا من حالة السخط الشعبي تجاه النظام السياسي التقليدي. كلا الحزبين استخدمتا خطابًا شعبيًا يرفض الديمقراطية التقليدية ويدعو إلى سياسات قومية صارمة، ما أثر على استقرار النظام الديمقراطي³².

استغل السياسيون هذه الأزمة لتوجيه الانتقادات للنظام الديمقراطي التقليدي وتم وصفه بالعاجز عن تحقيق العدالة الاجتماعية، كما وصف على أنه غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين، مما أدى إلى تعزيز مشاعر السخط وفقدان الثقة.

2. تأثير التحولات الدولية على التراجع الديمقراطي وانعكاساته

تشير التحولات الدولية إلى التغيرات في هيكل النظام العالمي، ولعل أبرز هذه التحولات هو التغير في ميزان القوى العالمي، ببرز قوى دولية صاعدة مما أدى إلى تنافس القوى الكبرى لفرض نماذجها في العالم وأصبح له تأثير على ازدياد الأزمات والنزاعات الإقليمية، كما يشهد العالم ثورة رقمية لها تداعياتها على الدول بالإضافة إلى زيادة مخاطر الأزمات الصحية والبيئية كل هذه العوامل لها تأثيراتها على التراجع الديمقراطي.

أ. صعود الصين وروسيا وأثر ذلك على التراجع الديمقراطي:

لقد برزت الصين وروسيا كقوى دولية منافسة للدول الغربية، حيث أصبحت هذه القوى تسعى لمساعدة الأصدقاء عبر العالم على تنمية وتحديث أنظمتها لما حققته من مكانة دولية (الصين قوة اقتصادية) وروسيا (كقوة سياسية وعسكرية). وكذلك قامت هذه الدول ببناء تحالفات وتكتلات مثل البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، كمؤسسات في مواجهة التنظيمات والتكتلات التقليدية الغربية. فالمساعدات التي أصبحت تقدمها كل من الصين وروسيا لمختلف دول العالم أدت إلى حصر الديمقراطية الليبرالية.

أصبحت الصين تشق طريقا جديدا باتجاه التأثير الاقتصادي والاستثماري في الدول النامية (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) من خلال مبادرة الحزام والطريق، مما جعلها منافسا قويا لجهود القوى الغربية (و.م.أ والحكومات الأوروبية) في هذه الدول، التي بدورها لم تعد تجد في النماذج الغربية التي صدرت لعقود مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، نماذج يحتذى بها، خاصة مع استمرار هيمنتها عليها وفرضها ضغوطا من أجل تعزيز الديمقراطية. ومع بروز الصين كقوة اقتصادية، بالرغم من أنها ذات نظام سياسي استبدادي جعل الكثير من الدول تظهر انجذابا للصين التي طورت نموذجا رقميا لحكومة الإدارة، وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع قائم على ما يسمى بطاغوت البيانات الصيني، حيث تم إدماج بيانات المواطنين وفق نظام رقمي لتقديم الخدمات العامة و تطوير بنية رقمية بنظام رقابة يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، فقدمت بذلك الصين نفسها كنموذج للدول الصديقة ذات الأنظمة السلطوية ووفرت لها أنظمة الرقابة وتقنيات الذكاء الاصطناعي مما زاد من القمع وإضعاف المؤسسات الديمقراطية.³³

تبدل روسيا في نفس الوقت جهودا بدعم نفوذها في دول أوروبا الشرقية مثل جمهورية التشيك، المجر و أوكرانيا والتي تعرف تراجعاً في الديمقراطية حسب التصنيفات العالمية، وهو ما جعل الدارسين يرون أن نشر روسيا لقبالها السياسي يعد أكبر تحديات القرن الواحد والعشرين، فالنموذج الروسي الذي يمنح صلاحيات واسعة للرئيس وهو النمط المتجذر أساسا في مورث العهد السوفييتي، يجعل من الدولة تعرف تنظيما هاراكيا عموديا مركزا يضع كل الهيئات بصفة تابعة للرئيس، أي تضخيم دور السلطة التنفيذية وحصر أي مساءلة للحكومة التي ينتقيها الرئيس من المخلصين له، ولم يتردد فلاديمير بوتين في إلغاء الخصخصة وسجن الكثير من رجال الأعمال أو إرغامهم على الاندماج في سياسة الدولة الاقتصادية. كما اعتمد على نظام دعم اجتماعي موسع ليضمن استقرار الدولة.³⁴

وفي مجال السياسة الخارجية تم بناء تصور استراتيجي للسياسة الأمنية لروسيا ما بعد الشيوعية، التي تسعى لإعادة نفوذها في مجالها التاريخي في أوروبا الشرقية وزيادة نفوذها في مختلف بلدان العالم، عبر تنظيمات وتكتلات دولية سياسية واقتصادية (إمدادات الغاز ومساعدات اقتصادية لدول أوروبية). وهو ما

كان له انعكاسات بوصول قادة سياسيين متأثرين بالنمط الرئاسي الروسي³⁵، المجر مثالا وأوكرانيا في عهد يانكوفيتش، بالإضافة لضم شه جزيرة القرم والتوتر مع جورجيا بشأن مناطق انفصالية، وكذا توسع نفوذ روسيا شرق أوروبا مخافة تمدد الاتحاد الأوروبي لهذا المجال المهم بالنسبة لروسيا سواء تاريخيا أو ثقافيا، وهو ما يبرز إعادة روسيا لمكانتها وقوتها على المستوى الدولي مما جعلها تصطدم في الكثير من القضايا مع الدول الغربية³⁶.

هذا الانتشار لنماذج توصف أنها استبدادية يدل على إخفاق الغرب في الترويج للديمقراطية في دول ذات ثقافات مختلفة، ويزيد من تآكل الديمقراطية في الكثير من دول العالم وهو دليل على تراجع الديمقراطية.

ب. تنامي النزاعات الإقليمية وحركات الهجرة واللجوء:

تعتبر النزاعات الإقليمية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الواحد والعشرين، ولعل من أبرز أسباب تنامي النزاعات الإقليمية الصراع على الموارد الطبيعية، والموروث التاريخي حيث تعتبر سياسات الاستعمار السابق كالتقسيم الجغرافي غير العادل، ورسم الحدود بشكل تعسفي من بين الأسباب الرئيسية للنزاعات، مما يعيد وضعها في سياق الصراعات القديمة. أيضا تشكل النزاعات المتعلقة بالقومية والهويات الثقافية أحد أسباب النزاعات الإقليمية، وتبرز هذه الظاهرة خصوصا في المناطق ذات التنوع الثقافي والعرقي. وكذلك تعتبر السياسات الأمنية الإقليمية، من الأسباب الرئيسية للنزاعات بين الدول، ويمكن أن تساهم الخلافات حول التحالفات العسكرية، أو تحركات القوات، أو القواعد العسكرية في تفاقم التوترات بين الدول، كما أن السياسات الخارجية لبعض الدول، مثل دعم جماعات معينة أو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، قد تؤدي إلى اشتعال النزاعات. ويعد أيضا تأثير القوى الكبرى، دورا مهما في النزاعات الإقليمية، فالتنافس بينها يمكن أن يزيد من تعقيد النزاعات، حيث تدعم كل قوى جانبا معينا، مما يؤدي إلى تصعيد الأزمة³⁷.

ومع ازدياد النزاعات في القرن الواحد والعشرين منذ أحداث سبتمبر 2001 وما تلاها من الحرب على أفغانستان، والعراق 2003، ثم ما سمي بالربيع العربي منذ نهاية 2010، وانتشار الجماعات

الإرهابية في إفريقيا وآسيا، ثم الحرب في أوكرانيا والشرق الأوسط (الحرب على غزة وتداعياتها)، ودعم الدول الغربية للكيان الصهيوني، كل هذه النزاعات كان لها تأثيرا في ازدياد موجات الهجرة وأزمة اللاجئين والمخاوف من انعدام الأمن على نطاق واسع.

هذه التطورات ساهمت بشكل كبير في تراجع الديمقراطية الليبرالية الغربية، خاصة فيما يتعلق بسياسات التعامل مع المهاجرين والمسائل المتعلقة بالحريات المدنية وحقوق الانسان، والمشاركة السياسية، حيث يواجهها اللاجئون والمهاجرون، مشاكل تتعلق بالاندماج في هذه المجتمعات سواء من خلال عدم حصولهم على الجنسية في البلد الذي هاجروا أو لجؤوا إليه، أو في حالة حصولهم عليها، بحيث يرى المدافعون عن هذه السياسات أن المهاجرين لا يحملون قيما سياسية ديمقراطية وسلوكهم غير مندمج مع الثقافة الديمقراطية، مثلا التفضيلات الانتخابية من اليسار إلى اليمين، مما يطرح إشكالية في التصويت أو أشكال أخرى للمشاركة السياسية كالاحتجاج، وهو ما يجعل الحكومات تضيق في هامش الحريات الذي يؤدي إلى تراجع الديمقراطية الغربية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى هؤلاء المدافعون أن تراجع الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية والوسطى أيضا لعب دورا في هجرة الأفراد والجماعات الأكثر ديمقراطية نحو دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية³⁸. هذه الانتقائية في النظرة للمهاجرين هي أحد أشكال تراجع القيم الديمقراطية كقبول الآخر والتعايش وغيرها من القيم التي تعد أسس البرادام الديمقراطي.

ت. التأثير السلبي للتكنولوجيا والإعلام الرقمي:

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الإعلام الرقمية، أصبحت الأخبار المزيفة وحملات التضليل تهدد الديمقراطية، حيث أصبح يستخدم القادة الشعبويون الإنترنت للتلاعب بالرأي العام، فالمعلومات المضللة التي تنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في تآكل الديمقراطية عبر نشر الإشاعات وتقويض الثقة بالمؤسسات العامة.

من الأمثلة العملية على ذلك ما حدث في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، حيث تسببت الأخبار المزيفة وحملات التضليل الإلكتروني في تشويش الرأي العام وزيادة الاستقطاب، مما أضعف النظام الانتخابي وزاد من عدم الثقة في نتائج الانتخابات ويرجع باحثين عوامل شخصية دونالد ترامب وثقافته السياسية والظروف الاقتصادية والأوضاع الدولية أسبابا لتفسير التراجع، كما تعرف و.م.أ القيود المفروضة على وصول وسائل الإعلام إلى الإدارة، والهجمات على وسائل الإعلام باعتبارها مروجة "للأخبار المزيفة"، وكذلك الافتقار غير المسبوق إلى الشفافية في صياغة التشريعات الرئيسية³⁹.

ساهمت التكنولوجيا الحديثة في نشر المعلومات بسرعة، ولكنها في الوقت نفسه أدت إلى انتشار الأخبار الكاذبة، مما زاد من الاستقطاب السياسي. يشير تقرير صادر عن فريدوم هاوس إلى أن التكنولوجيا الرقمية تزيد من تحديات الديمقراطية الحديثة، وتؤدي إلى تدهور الثقة في النظام السياسي⁴⁰.

من خلال كل هذه العوامل وانعكاساتها الداخلية والخارجية التي عرضناها لتفسير أسباب التراجع الديمقراطي خاصة في الدول التي عرفت ديمقراطيات مستقرة وبالرغم من وجود عوامل تفسيرية أخرى، تبقى الجهود مفتوحة للتدقيق في المفهوم أكثر خاصة وأنه قد سق لنا في بداية هذا المقال الإشارة إلى أن جهود البحث في هذا الموضوع لازالت متواصلة.

ثالثا: الانتقادات والتوجيهات لحماية الديمقراطية:

ترى نوريس بيبيسا Pippa Norris أن الديمقراطيات الغربية تواجه في الواقع خطر التراجع بحيث تصبح أشبه بالأنظمة الهجينة مثل تركيا وتايلاند والفلبين وفنزويلا، والتي تتميز بضعف الضوابط والتوازنات والصلاحيات الواسعة للسلطة التنفيذية، مما ينتج انتخابات معيبة أو حتى معطلة، وقوى معارضة مجزأة، وقيود الدولة على الحريات الإعلامية والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني، والحد من استقلالية القضاء وتجاهل سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن، والتسامح مع القيم الاستبدادية، ترى الباحثة أنه من المفترض أن يركز العمل في الديمقراطيات الغربية على ركائز توافق عام واسع النطاق مع القيم الديمقراطية، وعلى ترتيبات دستورية تعكس المعايير والمبادئ الديمقراطية، وعودة الأحزاب الكبرى التي تحد من صعود الاستبداديين. وترى أن ما تمر به الديمقراطيات الغربية يجب أن يعكس نضجا تثبت فيها

الأنظمة مرونتها في فترات الأزمات الحادة والاضطرابات التي تعرفها الديمقراطية⁴¹. ويتفق ستيفان هاغارد وروبرت كوفمان Stephan Haggard, Robert Kaufman مع نوريس بيبا، في إعادة تنظيم الأنظمة الحزبية التي مكنت في السنوات الأخيرة المستبدين المنتخبين من الحصول على السلطة التشريعية⁴².

و هناك من يرى بأن الإدعاء بتراجع الديمقراطية هو أمر خاطئ لأن الاعتماد على الدراسات والتقارير المشفرة التي تقدمها المنظمات المعنية بقياس الديمقراطية غير دقيقة وغير موضوعية، لأنها في الغالب تعتمد على استطلاعات الرأي وآراء الخبراء التي لا تعتبر بالنسبة لهم أدوات دقيقة، ويرى المدافعون عن هذه النظرة أن الديمقراطية تتعرض لاستراتيجية ممنهجة لإضعافها والتراجع عن مبادئها، ويقرون بصعود نخب تتميز بسلوك سياسي منتهك لقيم ومبادئ النموذج الديمقراطي فبدل استراتيجيات الانقلابات العسكرية التي كانت سائدة في الستينات والسبعينات، تم وضع استراتيجيات خفية لإيصال نخب إلى السلطة التنفيذية على رأسها الرئاسة يتميزون بالسلوك السياسي الاستبدادي، ويرون أن آلية الانتخابات التي هي مبدأ ديمقراطي أساسي هي من مكنتهم من الوصول إلى السلطة. لذلك يرون أنه يجب إعادة النظر في أسس العملية الانتخابية لضمان النزاهة ويرون أن المجتمع المدني والإعلام ينبغي أن يعملوا على التثقيف السياسي⁴³.

فحماية الديمقراطية تتطلب مزيجاً من الإصلاحات السياسية، القانونية، الاقتصادية، والثقافية، فحماية الديمقراطية ليست مهمة تنتهي بإجراء الانتخابات أو سن القوانين بل هي عملية ديناميكية تتطلب تضافر الجهود على مستويات متعددة، كما أن الحفاظ عليها يتطلب وجود وعي مجتمعي قوي، ومؤسسات تحميها من التأثيرات الداخلية والخارجية.

الخاتمة:

في ختام التحليل المقدم حول التراجع الديمقراطي، اتضحت مجموعة من النتائج كما يلي:

- التراجع في تطبيق البراديم الديمقراطي ظاهرة مركبة تتفاعل فيها العوامل الداخلية والخارجية تؤثر على استقرار الديمقراطيات وجودتها.

- فعلى المستوى الداخلي تعد الأزمات السياسية التي تعرفها الدول كتراجع الشرعية الناجم عن ضعف الأداء وفقدان الثقة في المؤسسات والتلاعب الانتخابي، وتنامي الشعبية وازدياد حدة الاستقطاب السياسي، عوامل مفسرة للتراجع في تطبيق البراداييم الديمقراطي.
- العوامل الخارجية المتمثلة في التحولات الدولية ببرز قوى جديدة مثل الصين وروسيا اللتان تقدمان نماذجاً للتطور الاقتصادي والقوة السياسية تجذب الحلفاء وتشكل منافساً للنماذج الديمقراطية الغربية، مما يؤدي إلى انحسار الديمقراطية وعدم تمددها خاصة في ظل فشل محاولات التحول الديمقراطي في كثير من الدول التي دخلت حالات فوضى ونزاعات.
- التأثير السلبي للتكنولوجيا والوسائل الحديثة في تغيير التوازنات يضعف من الديمقراطية ويشجع على نمو نظم حكم بديلة أكثر التزاماً باتجاه مجتمعاتها.
- التراجع الديمقراطي ليس حتمية بل هو تحدٍ يتطلب إعادة التفكير في سبل تعزيز المؤسسات الديمقراطية والاستجابة لمخاوف المواطنين لإعادة بناء الثقة وتطوير سياسات قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.

الهوامش:

- ¹توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، تر. حيدر حاج اسماعيل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)
- ²Dahl, Robert, Alain. **Polyarchy: Participation and Opposition** (New Haven: Yale University Press, 1971).p.12
- ³Diamond, Larry. **Developing Democracy: Toward Consolidation** (Baltimore: Johns Hopkins University Press.1999), pp.23,24

⁴ دافيد هيلد، نماذج الديمقراطية، تر. فاضل جتكر، (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)

⁵ المرجع نفسه

⁶ Waldner, David, and Ellen Lust, “Unwelcome Change: Coming to Terms with Democratic Backsliding.” **Annual Review of Political Science** vol.21 (n°1) 2018 ,p.95

⁷ Thomas Carothers , Brendan Hartnett, “Misunderstanding Democratic Backsliding”, **Journal of Democracy**, Vol.35, N.3, July 2024,p.24

⁸ Nancy Bermeo, « On democratic backsliding,» **journal of democracy**, vol. 27, n°. 01, January 2016, pp.05-19

⁹ Linz, Juan J. **The breakdown of democratic regimes, crisis, breakdown, and reequilibration** (Baltimore :Johns Hopkins university press, 1978) pp.1-20

¹⁰ Diamond, Larry, **Developing Democracy** (Baltimore :Johns Hopkins university press, 1999), pp.65-85

¹¹ **Economist Intelligence unit**, Democracy Index Report, 2023

¹² صورية شريف، عبد الله هوادف، "قياس الديمقراطية إشكالية المؤشرات والمعايير"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج. 08، ع. 01 (جانفي، 2021)، ص. 818

¹³ Coppedge, Michael et al., « Conceptualizing and Measuring Democracy a new approach perspective, » **Politics**, vol.09, n°.02 (2011) pp. 248-250

¹⁴ المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، قراءة في تقرير مجلة الإكونوميست السنوي حول الديمقراطية في العالم، آخر تحديث 02 نوفمبر 2023 تاريخ الزيارة 2025/01/25 في afropolcy.com/?p=1898

¹⁵ Freedom House, "Nations in Transit 2023 Database," in <https://freedomhouse.org/report/nations-transit/2023/war-deepens-regional-divide/explore-data> visited 16/12/2024

¹⁶ <https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2024/Russian%20Federation/>

¹⁷ <https://www.transparency.org/ar/press/2021-corruption-perceptions-index-press-release>

¹⁸ <http://rsf.org>

¹⁹ <https://cosit.gov.iq/AAS13/HumanrightsStatistics20/hum-rights6-7.htm>

²⁰ Pierre Roussel, **Les démocraties en danger, comment sera le monde de demain** (Paris : ed. First, 2014) P.24

²¹ Ibid. pp.45-50

²² Levitsky, S., & Ziblatt, D., **How Democracies Die**. (New York: Crown Publishing Group, 2018), p.45

²³ Cas Mudde, Cristóbal Rovira Kaltwasser, **Populism : A very short introduction** (Oxford: Oxford Univ. Press, 2017), pp.7,8

²⁴ Ibid. p.100

²⁵ Levitsky, S., & Ziblatt, **Op.Cit.** pp.48-45

²⁶ Economist Intelligence unit, **Op.Cit.**, p.15

²⁷ مجلة الصحافة، "استطلاع الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية يظهر تراجعا حادا في ثقة الأمريكيين في

الصحافة،" في الموقع: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/25052024/01/22> شوهده

2024/12/10

²⁸ Economist Intelligence unit, **Op.Cit.**

²⁹ Larry Diamond, "Facing Up to the Democratic Recession," **Journal of democracy**, vol.26, N°.01(January 2015), p.148

³⁰ Ibid

³¹، عزيزة بن سميعة ، ليندة رزقي، "أثر الأزمات الاقتصادية الحالية على جهود مكافحة الفقر - أزمة الديون

السيادية بمنطقة اليورو - " مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، ع.03، (بدون ت. ن)، ص.177

³² Sofia Vasilopoulou, Daphne Halikiopoulou, **The Golden Dawn 'Nationalist Solution': Explaining the Rise of the Far Right in Greece**(UK:Palgrave Macmillan US, 2015)p.48

³³ Woojeong Jang & Dain Yoo, «Exporting autocrat's playbook? Diverging impacts of China and Russia on contemporary democratic backsliding," **Democratization**, Journal homepage: www.tandfonline.com/journals/fdem20 Published online: 05 Dec 2024 visited: 30/01/2025, pp.04-08

³⁴ Ibid. p. 09

³⁵ أوليسيا تكاشيفا وآخرون، "السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي،" مؤسسة راند، 2015،

ص.07

³⁶ المرجع نفسه، ص.08

³⁷ لولوه البورشيد، "النزاعات الإقليمية،" موقع السياسية: 09 ديسمبر 2024 شوهده، 15 ديسمبر 2024 :

<https://alseyassah.com/article/426432/>

³⁸ Daniel Auer ,Max Schob, Mass Emigration and the Erosion of Liberal Democracy, **International Studies Quarterly**, vol.68 (2024), pp.4-6

³⁹David Waldner, Ellen Lust, Unwelcome Change: Coming to Terms with Democratic Backsliding, **Annual Review of Political Science**, vol.18 (January 2018)p.108

⁴⁰ Economist Intelligence unit, **Op.Cit.**

⁴¹ Pippa Norris, "Is Western Democracy Backsliding? Diagnosing the Risks"

Faculty Research Working Paper Series March 2017, p.12 in

<https://ssrn.com/abstract=2933655> or at the cite of university :

<https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/Index.aspx>

⁴² Stephan Haggard, Robert Kaufman, **Backsliding Democratic Regress in the Cotemporary World** (Cambridge :Cambridge University Press: 2021)

⁴³ Andrew T. Little Anne Meng, “Measuring Democratic Backsliding,” in <https://politicalsciencenow.com/measuring-democratic-backsliding/> pulished 30/5/2024 visited 25/12/2024